الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية
(حالة الجزائر)

د. عبد المجيد رمضان، أستاذ محاضر (ب)
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص:

تسعى هذه الورقة إلى الاقتراب من مفهوم الديمقراطية الرقمية، ومدى قدرتها على تكوين المواقف والاتجاهات لدى الرأي العام. ويتناول البحث الفرص المتاحة للديمقراطية الرقمية لتفعيل الديمقراطية التشاركية بالجزائر.

وإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب القائم على أساس المساواة بين الأفراد، فإنه من المقتضى إتاحة مجموعة من الظروف التي تساعد هؤلاء الأفراد على ممارسة هذا الحكم، في مقدمتها حرية الرأي والتعبير، إلى جانب إنشاء وسائل إعلام حرة، بما ينشئ أجواء تمكّن المواطنين من بناء تصوراتهم الخاصة عن القضايا والأحداث التي تخصهم، والدفاع عن رؤاهم.

هذا ما يدعو إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية بتوفير مجموعة من الآليات التي تسمح بإشراك كافة أطياف المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العامة، وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام.

ولما تغيب على أرض الواقع هذه الإجراءات، ولا تضطلع الأحزاب ولا المنتخَبون بأدوارهم الطبيعية في تأطير وتأهيل المواطنين باعتبارهم شركاء حقيقيين في بناء المشاريع السياسية وفي تنفيذها وتقييمها، تبرز الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية كفضاء سياسي واجتماعي يؤدي إلى زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي، بديلا عن الديمقراطية التشاركية التي تظل في الجزائر حبيسة التنظير والنصوص القانونية.

الكلمات الدالة: الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية الرقمية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجزائر.

Résumé :

Cet article tente de se rapprocher de la notion de démocratie numérique, et l'ampleur de sa capacité à former des attitudes et des tendances au sein de l'opinion publique. La recherche aborde les possibilités disponibles pour la démocratie numérique d'activer la démocratie participative en Algérie.

Si la démocratie est l'autorité du peuple basée sur l'égalité entre les individus, il convient de prévoir un ensemble de conditions qui peuvent aider ces personnes à exercer cette autorité, en tête la liberté d'opinion et d'expression, et la mise en place des médias libres. Ce qui crée une atmosphère permettant aux citoyens de construire leurs propres perceptions sur les questions et les événements qui les touchent, et de défendre leurs points de vue.

Cela nécessite l'activation de la démocratie participative en fournissant des mécanismes et des procédures qui permettent la participation de la société civile et l'ensemble des citoyens à l'élaboration des politiques publiques, et de renforcer leur rôle dans la prise de décisions concernant les affaires publiques.

Et quand ces procédures deviennent absentes sur le terrain, les partis et les élus ne jouent pas leurs rôles naturels dans la réhabilitation des citoyens comme de véritables partenaires dans la construction de projets politiques ; la démocratie numérique émerge en tant qu'espace politique et social et conduit à une implication croissante des citoyens dans le débat public, un substitut à la démocratie participative qui reste en Algérie confinée dans la théorisation et les textes juridiques.

Mots-clés: démocratie participative, démocratie numérique, technologies de l'information et de la communication, Algérie.

مقدمة:

ينص الفقه الدستوري والسياسي على أن هناك أشكالا من الديمقراطية، منها الديمقراطية النيابية (أو التمثيلية) عندما يختار الشعب من يمثله، والديمقراطية شبه المباشرة (أو التشاركية) عندما يقوم الشعب بتفويض سلطاته إلى هيئة منتخبة مع الاحتفاظ لنفسه بممارسة بعض الصلاحيات. ومن إيجابيات الديمقراطية التشاركية، مساهمة قطاع أكبر من أفراد الشعب في القضايا الهامة والكبرى للبلاد، والتقليص من استبداد الديمقراطية التمثيلية.

وقد بدأ النقاش حول حدود الديمقراطية التمثيلية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مما تولد على النقاش مصطلح الديمقراطية التشاركية (أو التساهمية، أو التشاورية) اعتمادا على مواطنة فاعلة.

وبرزت الديمقراطية التشاركية، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدا.

وفي التجربة الجزائرية، أصبحت الديمقراطية التشاركية مجرد شعار للخطاب السياسي يُرفع مع كل استحقاق انتخابي وينتهي بانتهائه، حيث يتخلى المنتخبون غالبا عن دور الاقتراب من نبض المواطن، فيعيدون إنتاج مركزية الإدارة أو الدولة.

ومع ظهور التكنولوجيا الرقمية واستخدامه الواسع، انتقلت السياسة إلى الفضاءات الافتراضية، ليصبح الحديث ممكنا عن قوى حزبية وسياسية افتراضية، قادرة على إتاحة العديد من المعطيات التي تزكي الديمقراطية، مثل الحوار والتعبير عن الرأي، وإجراء الاستطلاعات والإحصاءات الكاشفة والهامة. فتحول اهتمام المواطنين إلى ما يعرف بالديمقراطية الرقمية التي أنشأتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمجتمعات الرقمية المتنوعة، التي تشمل شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والمنتديات والمدونات.

- **مشكلة البحث:** من خلال ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية عبر السؤالين التاليين:

- ما واقع وتحديات الديمقراطية الرقمية في الجزائر في ظل غياب منظومة قانونية تضبط مبادئها وحدودها؟،
- وما هي السبل الكفيلة بأن تفعّل الديمقراطية الرقمية الناشئة مبادئ الديمقراطية التشاركية في هذا البلد؟.

أولا – الديمقراطية التشاركية .. المفهوم والممارسة: لا يجد المواطن في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاته ومطالبه، ولا منفذا لموقع القرار السياسي لتداولها. بينما تعتبر الديمقراطية التشاركية – من الناحية النظرية – ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية.

1. **مفهوم مقاربة الديمقراطية التشاركية:** تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي. وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من جمعيات الأحياء والنوادي، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.[1]

تشكل الديمقراطية التشاركية الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية. وذلك لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمّن فيها المشاركة

والتعددية والحكامة الجيدة، وترسى فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.[2]

ويتم توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية ، بغرض دعم اختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة.[3]

وتتوقف ممارسة الديمقراطية التشاركية على وجود مؤسسات تتيح مشاركة أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، كما تتوقف على موقف فكري واستعداد للتسامح واحترام الآخرين، وتستند إلى استعداد عام لقبول التباين في الرأي والاختلافات. [4]

ونعتبر أن الديمقراطية التشاركية عنصر أرقى من الديمقراطية التمثيلية، لأن التشاركية مبنية على مبدأ ديمقراطي سليم هو المراهنة على المواطن ومنحه القيمة الفعلية الذاتية التشاركية جنبا لجنب مع الدولة، لأن الدولة وحدها لا تصنع التقدم دون المواطن، والمواطن دون الدولة لا يصنع حضارة. وذلك يعني أن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم هي جوهر الديمقراطية.

2. **التنصيص الدستوري والقانوني للديمقراطية التشاركية:** يكرس دستور الجزائر لسنة 2016 تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويوسّع التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، ومجلس أعلى للشبيبة، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

وتنص المادة (15) من الدستور أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية. ويعدّ المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية. وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.[5]

ويسمح هذا التصور التشاركي بتوسيع ميادين التشاور والمشاركة بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامة عمومية محلية رشيدة ومشاركة مواطنية قوية، حيث من شأنها أن تضمن نجاعة النشاط العمومي وتعزيز السلم والتماسك الاجتماعيين، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وترقية نوعية الخدمات المقدمة له.

وتعتبر المجالس المنتخبة عموما، والمحلية منها على الخصوص، الإطار الطبيعي لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام، وترجمة لشعار الدولة الجزائرية "بالشعب وللشعب" . ولعل ذلك يتجلى بوضوح من خلال إدراج مبدأ الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى البلدي ومتابعة تنفيذها. كما يكون إطارا ملائما لتدخل المواطنين في تحديد أولويات التنمية على المستوى المحلي.[6]

وقد ورد في المادة (11) من قانون البلدية 11-10 أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.**[7]

وتضيف المادة (12) أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري.

ومن الأسباب التي دفعت الجهات الوصية إلى إدراج تعديلات على قانون البلدية: ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار مع المواطنين، ما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي للسكان خصوصا في الأوساط الحضرية، في ظل غياب التنسيق والتعاون بين المواطنين ومسؤولي البلديات والمديريات التنفيذية المحلية.

وجاء هذا القانون لمحاولة تجاوز النقائص التي اعترت قانون البلدية السابق 90-08، تماشيا مع الإصلاحات السياسية والدستورية المعلنة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها المجتمع الجزائري. ومست التعديلات خصوصا الجوانب المتعلقة بالمواطن، بإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية. ويبرز ذلك بإقرار مبدأ الديمقراطية التشاركية، حيث يتيح تطبيقها فتح مجالات واسعة للمواطنين التدخل في الشؤون المرتبطة بحياتهم اليومية، والتي لها علاقة مباشرة باهتماماتهم وانشغالاتهم، من خلال ممثليهم في مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ولجان أحياء.

وكانت الآليات الوحيدة المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، مقتصرة على إمكانية حضورهم في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة، وتحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية، كما نص عليها قانوني البلدية والولاية لسنة 1990. وقد أفرزت هذه الآليات عدم فعاليتها بالنظر إلى الانسداد التي شهدتها المجالس المحلية المنتخبة، وتضارب مصالح المنتخبين، وضعف تمثيلهم، ما شكل عاملا آخر للتفكير في تبني مبدأ الديمقراطية التشاركية.

ويسمح تطبيق الديمقراطية التشاركية بالمساهمة في فرض رقابة على البرامج التنموية التي تقررها المجالس المحلية، خاصة ما يتعلق بالمشاريع ذات الأولوية والأهمية للمواطنين وكل ما له انعكاسات وتأثيرات على الإطار العام للحياة، وفي مقدمتها التأثيرات البيئية. وفي هذا الصدد، تنص المادة الثالثة من قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10، على جملة من المبادئ التي تقوم عليها حماية البيئة، منها مبدأ الإعلام والمشاركة، حيث يكون لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة وحق المشاركة في الإجراءات العملية التي تسبق اتخاذ القرارات حول إقامة المشاريع التي قد تلحق أضرارا بالبيئة.[8]

3. واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر: يركز الخطاب الرسمي في الجزائر على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية الاشتراكية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها. ويدعو نفس الخطاب من البرلمانيين المشاركة مع المجتمع الواسع من خلال وفائهم لتعهداتهم مع منتخبيهم في البلديات والولايات لتحقيق الديمقراطية التشاركية. ويستدعي أيضا أن تكون علاقة المنتخبين بالشباب متينة قوامها الثقة والحوار الصريح بدون وصاية، لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية، وتحقيق التوافق حول المصالح العليا للبلاد، ولتفادي الشرخ ما بين الأجيال، وما ينتجه من صراع يشغل المجتمع عن قضاياه الكبرى في التنمية.[9]

وتحضر الحكومة الجزائرية في آفاق سنة 2017 لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن. وتعتزم وزارة الداخلية والجماعات المحلية طرح مشاريع قوانين جديدة للبلدية والولاية، وتم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة السبل لوضع الآليات التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم الدستوري المتعلق بتسيير الشؤون المحلية.

ويهدف عمل هذا الفوج إلى إيجاد صيغ ملائمة لتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع الآليات المناسبة ما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين، رغم أن التشريع الجزائري وضع 14 مادة قانونية تدعو إلى إرساء الديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومية.[10]

وتعمل الجزائر، في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج المتحدة الإنمائي، إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية. وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية" ممول من الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو. سيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب، وإشراكهم في الحوكمة على مختلف مستوياتها، خصوصا في الولايات والبلديات.

ويتولى هذا البرنامج ترقية المواطنة الفاعلة والقدرة على المساهمة التامة في التنمية المحلية. ويتم تفعيل المبادرة في عدد من البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة بتحديث وتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، وتوسيع مجالات التمثيل وتدخلات المجتمع المدني وخاصة المرأة والشباب.[11]

ويأتي هذا الحرص من السلطات الجزائرية على ترسيخ الديمقراطية التشاركية، إدراكا منها بأن مفهوم هذه الديمقراطية لا يزال مفهوما مفروغا من محتواه وحبرا على ورق وشعارات براقة في ظل غياب الشفافية واستشراء مظاهر الفساد وطغيان التسيير المركزي وصعوبة الحصول على المعلومات في وقتها المناسب. وتؤكد المعطيات الميدانية أن إشراك المواطن في تسيير أمور بلديته، المنصوص عليه قانونا، غير مطبقة بسبب نقص آليات ووسائل تطبيق هذه القوانين.

ونجد أن قانون البلدية 11-10 يؤكد أن المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية تتم عبر المبادرات التنموية وتنفيذ المشاريع ومتابعتها، لكن غياب التعبئة في النطاق المحلي، تجعل هذه المبادرات منعدمة على صعيد المجالس المنتخبة، ويتولى تنشيطها الولاة بدل المنتخبين والمواطنين.

كما يشهد المجتمع الجزائري انكفاء المواطنين عن أداء دورهم في المشاركة الاجتماعية والتنموية، وانصرفت الطبقة المثقفة بدورها عن تقديم آرائها وأفكارها للهيئات المنتخبة في مختلف الفعاليات والمبادرات التنموية بسبب فقدان الثقة بممثليهم وغياب الاتصال والتواصل بين الطرفين. ما يكرس اضمحلال ثقافة المشاركة المجتمعية بمرور السنوات، رغم ما عرف عن هذا المجتمع سابقا مبادراته إلى حملات تهيئة وتنظيف المحيط، وإنجاز مشاريع عمرانية للمنفعة العامة بوسائل بسيطة، في إطار ما يسمى محليا في بعض المناطق من الجزائر بـ"التويزة"، وهو التعاون من أجل المساهمة في إنجاز عمل لفائدة المصلحة العامة.

وبالنظر للفتور السياسي والحضور المحتشم للمعارضة السياسية، تصبح الديمقراطية التشاركية ضرورية، غايتها تكريس المشاركة المواطنية بحضور فاعل لكل الفئات الاجتماعية في التشاور والحوار في قضايا الشأن المحلي. والمعارضة مجبرة على دمقرطة أحزابها والانفتاح على المجتمع ومرافقته، ويقتضي أن ترسخ الأحزاب ثقافة الحوار في الفضاء العام وترقيته، كونها استحدثت لذات الغرض. ولكي يتحقق هذا الأمر، ينبغي ترقية آليات المشاركة في عملها، حتى يتسم عملها بالدوام لا بالظرفية.[12]

إن نجاح هذا الشكل المتقدم من الديمقراطية التشاركية، يتوقف على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل ومطلع ومتحمس، ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية، وفي طليعتهم الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة والمتعلمة عموما، المنسحبة حاليا من العمل السياسي.

كما يتعين على السلطات المحلية فتح قنوات للتواصل والحوار والتقرب من الشباب وغيرهم من الفئات العمرية المختلفة التي تستعين بتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة بدون قيود، وإرساء أسس ممارسة "الديمقراطية الرقمية" داخل الجماعات المحلية، بعد أن تعاظمت حالة عدم الاستجابة لدى مختلف فئات شرائح المجتمع، ونشأت حالة شبه شاملة من عدم الثقة والرضا عن المسؤولين المنتخبين والمعينين الذين تجاوزهم الحراك المجتمعي الرقمي المتنامي بشكل متصاعد.

ثانيا – الديمقراطية الرقمية .. المفهوم والتحديات: غيرت التكنولوجيا في شكل الاتصالات بفعل شبكة الانترنيت، ما نتجت عنها الدعوة للديمقراطية، وشكلت ما يعرف بثورة المعلومات التي تتيح برنامجا ديمقراطيا يتوفر فيه لكل فرد فرصة الاتصال بالآخرين، وسمحت لكل شخص بالمشاركة والتفاعل في العديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، عبر عدة وسائط كالمواقع الالكترونية التي تتيح التفاعلية مع المستخدمين، والمدونات التي أصبحت من أقوى وسائل التعبير عن الرأي، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الحوارية وغيرها من الوسائل الاتصالية التي تسمح بتطوير ما بات يعرف بالديمقراطية الرقمية.

1. **تعريف الديمقراطية الرقمية:** إن الحيز العام الافتراضي والمتمثل في وسائل الإعلام التفاعلية، أصبح يُقدَّم بوصفه مجالا عاما حقيقيا نافيا المجال السياسي التقليدي، وبكونه يتميز بفاعلية شديدة قادرة على إنتاج حالة إجماع على قيم ورموز سياسية معينة، تنزع نحو تأسيس منظومة سياسية جديدة قوامها ديمقراطية التشارك، التي توظف الافتراضي الرقمي بلا حدود.

وتعرّف الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية، بأنها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو بجهة توسيع فضائها ومجال فعلها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال. [13]

وتعرّف أيضا أنها المشاركة في الاقتراع عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها من الوسائط والأدوات الرقمية والالكترونية، ما ييسر للمواطنين المشاركة في التصويت عبر الأنترنيت، مما يعزز حقوقهم السياسية. [14]

وقد أدت هذه الأدوات والأساليب في مجملها إلى بزوغ فضاء اجتماعي جديد يمارس فيه الأفراد حريتهم في التعبير عن آرائهم، ما أحدث ثورة في مجال الديمقراطية التشاركية، لأنها أنشأت فضاءات عامة جديدة سمحت للأصوات المتعددة بأن تعبر عن نفسها، وهو ما شكل مجالا للصراع السياسي ولطرح مواضيع وقضايا تتناقض وتتعارض في كثير من الأحيان. [15]

الديمقراطية الرقمية، في تعريف آخر، هي العملية التي يتم من خلالها توظيف منتجات الثورة التكنولوجية الرقمية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لتوسيع فضائها ومجال عملها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال على مستوى الأجهزة والأدوات، باعتبارها البيئة الحاملة، وعلى البيانات والمعطيات والمعلومات لكونها المادة الخام التي تعتمد على ذات البنية بغية الرواج والشيوع، والانتقال من الجهة المنتجة، إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج أو المستهلكة له. [16]

ويتضح مما تقدم، أن الديمقراطية الرقمية (الالكترونية) تقوم على التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية التي استحدثت أشكالا للتعبير لم تكن موجودة في الديمقراطيات القديمة، أهمها الحوار والتشاور في آن واحد بين الأفراد أو بين مجموعات من الأفراد، ما أتاح مجالا أوسع للحوار والمجادلة والنقاش وتبادل وجهات النظر المختلفة والتشاور والتشارك.

تحديات ورهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية: يصطدم تطبيق مبادئ الديمقراطية الرقمية بتحديات كثيرة في الدول النامية على وجه الخصوص، حيث لا تؤمن بعض النظم السياسية في هذه الدول بحقوق الاتصال وحرية التعبير والتعددية في مجال الإعلام والمشاركة الجماهيرية الفاعلة في رسائل الاتصال والاتجاهات المتعددة لعملية الاتصال.

وأمام هذه التحديات تثور العديد من القضايا الجدلية المرتبطة بتطبيق مفهوم ديمقراطية الإعلام على أرض الواقع، كدعم القضايا السياسية على اختلاف توجهاتها.

وبمقدار القدرة على توليد وإنشاء المعلومات على نطاق واسع، تتولد أساليب جديدة ودقيقة للسيطرة عليها. وهذا يعني أن الديمقراطية الرقمية مجرد وهم، فالحرية التي تخضع للمراقبة هي في الحقيقة ليست حرية. كما أن الكمية الهائلة من المعلومات غير القابلة للتحديد لا يمكن أن يستوعبها لضخامتها، وبالتالي يجري غربلتها بناء على خبرة مهندسين مختصين بحيث يتم بث مجموعة من المعلومات ذات أهمية حيوية ضمن كم هائل من المعلومات السطحية يصعب انتفاء ما هو مفيد منها، ويجعل المتتبعين للمعرفة في حالة ضياع. [17]

وتتسم العملية الديمقراطية الالكترونية، خصوصا في البلدان المتطورة سياسيا بأربعة أبعاد، يمكن وصفها كالتالي: [18]

- **أنظمة الاقتراع الالكترونية:** وتسمح للناخب بالتصويت مرة واحدة في نفس الاستحقاق، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين. وأصبح من الممكن المشاركة في الاستفتاء العام إلكترونيا دون الحاجة للتوجه إلى مراكز التصويت.

- **النشاطات السياسية عبر الانترنيت:** تشجع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، وتطور العلاقة السياسية بين الشعب وهيئات الدولة، وتنمي مفهوم التجمعات الشعبية الالكترونية عبر إنشاء مجموعات الكترونية (e.communities).

- **الشفافية الالكترونية:** تتم من خلال نشر وثائق الحكومة عبر الانترنيت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها. وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، نظرا لكشف المعلومات أمام الرأي العام.

- **المشاركة الديمقراطية:** حيث يتم استطلاع رأي الشعب الكترونيا حول المسائل ذات الشأن العام، ونشر القرارات الحكومية قبل ترسيمها من أجل أخذ آراء المواطنين فيه.

إن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي في الأنظمة الديمقراطية، أدى في الواقع إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة للممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الديمقراطية الرقمية، التي تعد نتاجا للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية، كمفهوم سياسي واجتماعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كآلية ووسيلة لتعزيزها.

وقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء دور حيوي في دعم الديمقراطية حول العالم، بما أتاحته من أدوات تعبير واستراتيجيات عمل في المجال السياسي العام، وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية.

لكن التحدي الذي يبقى قائما في الدول النامية، من بينها الدول العربية، هو الفجوة الرقمية التي تعد البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الالكترونية، باعتبار أن نسبة المواطنين الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا في هذه الدول، متواضعة جدا، ما يستدعي من الحكومات التنبه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الالكترونية الحكومية، على حساب الغالبية من المواطنين.

2. **واقع الديمقراطية الرقمية في الجزائر:** منحت الأنترنيت آفاقا جديدة للتعبير وإبداء الرأي المؤيد للسلطة والمعارض له أيضا، ما أدى لظهور مصطلح المعارضة الافتراضية والتي اتخذت طابعا عالميا في ظل قدرة الشبكة على تحقيق التواصل بين النشطاء في مختلف الدول، بما يدعم اتجاهات الديمقراطية الرقمية على الصعيد العالمي.

في الجزائر، ظهرت عدة حسابات في شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات، لعبت دورا بارزا في إثارة قضايا تهم الرأي العام تخص الانشغالات اليومية اتي تهم المواطنين كالبطالة وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتدهور الطرقات وتدني خدمات المرافق العمومية، وبيروقراطية الإدارات، إلى قضايا ذات بعد سياسي كالتعسف في استعمال السلطة، والفساد بكافة صوره وأشكاله.

وتتنوع مضامين ما ينشر في الشبكات التواصلية والمدونات في تناولها للمواضيع بين الجدية والسخرية، بتعليقات ونكت ساخرة وفيديوهات، إلى مقالات رصينة تدعو إلى محاربة مظاهر الفساد والبيروقراطية وتحسين الخدمة العمومية، كما تنتقد السلطة وتطالب بالتغيير وبإصلاحات حقيقية.

إن عضوية الشباب الجزائري في الجماعات المتشكلة عبر الشبكات الاجتماعية، فتح الباب للممارسة السياسية في الفضاء المعلوماتي؛ فالشأن السياسي أصبح متغيرا أساسيا في هذه الشبكات، ويمكن التدليل على ذلك بثلاثة محاور أساسية هي: [19]

- **تعبئة الرأي العام:** تقوم الجماعات المنتشرة في الشبكات الاجتماعية دورا فعالا في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية. فقد أضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا للدعوة إلى الاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات، كما فتحت مجالا جديدا للدعايات الانتخابية والمنافسة الانتخابية خصوصا في الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014.
- **ظهور المواطنة الافتراضية**: فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنيت، وارتبطت بحقوق وواجبات اجتماعية سياسية النشأة؛ ففي ظل التوترات التي تعاني منها الدولة الوطنية، وتقلص الحقوق السياسية في السياقات الواقعية، تتجلى في المجتمع الافتراضي المطالبة بالحقوق السياسية.
- **تفعيل دور المجتمع المدني:** هناك العديد من منظمات المجتمع المدني، من جمعيات مدنية وأحزاب سياسية ونقابات، قد بنت لها قواعد في المجتمع الافتراضي، تروج من خلال الشبكات الاجتماعية الأفكار والسياسات التي تتبناها. وقد استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات في استقطاب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها.

وقد نجح عدة مدونين جزائريين في إثارة اهتمام المتصلين بالأنترنيت، كالمدون الجزائري "علي رحالية" الذي نشر عدة مقالات تظهر زيف وتضارب تصريحات المسؤولين، من منطلق عمله في الأرشيف الصحفي بهيئة إعلام البرلمان الجزائري. وقد ذاع انتشار هذه المقالات حتى إنها شاركت في الضغوط الإعلامية والسياسية من أجل تجميد "قانون المحروقات" الذي كان يقضي بخصخصة أكبر شركات النفط في البلاد، والذي تم تجميده بالفعل من طرف السلطات العليا. [20]

ومن أشهر المدونين الجزائريين الذين لاحقهم مقص الرقيب والمتابعة القضائية والحبس، الصحافي "محمد تامالت" الذي توفي في ظروف مشبوهة إثر حبسه، بعد أسابيع من دخوله في غيبوبة إثر إضرابه عن الطعام رفضا لاعتقاله، وهو ما مثل شاهدا حول تقييد حرية التعبير في الجزائر. وقد أدين المدون الصحفي بتهمة نشر مواد على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، تهين وتسيء إلى هيئات نظامية بعبارات تتضمن السب والقذف. وحكم عليه بالسجن عامين وغرامة مالية قدرها 200 ألف دينار جزائري، قضّى منها خمسة أشهر قبل وفاته.

ومع تزايد المقبلين على ممارسة الديمقراطية الرقمية في الجزائر، تتزايد مخاوف التضييق على حرية التعبير والرأي التي تمارسها السلطة على النشطاء والمدونين. فعدم وجود الرغبة والإرادة السياسية اللازمة تجاه اعتماد حكومة إلكترونية، يعد من أبرز المشاكل السياسية التي تواجهها تطبيقات الديمقراطية الالكترونية في البلدان النامية منها الجزائر. وتدرك حكومات هذه البلدان أن مثل هذه الفضاءات الرقمية تسمح للأشخاص مناقشة المسائل السياسية بينهم بصورة أفقية ومفتوحة للجميع، الشيء الذي لا تسمح به وسائل الإعلام التقليدية المملوكة أغلبها للسلطات الحاكمة.

وأكدت السلطة السياسية في الجزائر أن الإعلام الالكتروني أصبح يشكل تحديا جوهريا للإعلام الوطني وللجزائر برمتها من خلال زرع أفكار هدامة والتهجم على الشعب وعلى البلاد بدون تورع. وجاء في مضمون رسالة رئيس الجمهورية التي تطرق فيها لأول مرة لهذا الموضوع، عشية إحياء اليوم الوطني للصحافة (22 أكتوبر 2016)، أن الصحافة الالكترونية تشكل تحديا للإعلام الوطني والصحافة المكتوبة كونها تقلص من سوقها، وتحديا للجزائر من حيث أنه يأتي في أغلب الأحيان من بلدان أجنبية.

ويأتي هذا الموقف بالنظر إلى أن مفهوم الأمن اتسع ليشمل التهديدات التكنولوجية الناتجة عن ثورة الاتصالات التي يجب اتخاذ موقف دفاعي بشأنها؛ وبذلك فإن العديد من الحكومات ترى في عملية تدفق المعلومات عبر الحدود غير الخاضعة للقيود، تهديدا محتملا لأمنها القومي، خاصة في حالة تزامن هذا التدفق المعلوماتي مع حالة الجمود الاقتصادي والتخلف النوعي، مع غياب الديمقراطية الحقيقية وازدياد معدلات الكبت السياسي. [21]

ومن هنا فإن الاستفادة الحقيقية من وفرة المعلومات وثورة الاتصالات، لا يمكن أن تتوافر إلا بشروط جوهرية، أهمها على الإطلاق حرية التعبير والديمقراطية الفعلية. وبذلك فإن ذريعة الأمن التي تتخذها الحكومات في الدول النامية سببا لقمع حرية التعبير عبر وسائل الاتصالات المختلفة، تعد ذريعة واهية، حيث أضحى مفهوم الأمن بهذا الشكل مفهوما ضيقا للغاية؛ لأنه صيغ خصيصا من أجل أمن المؤسسات والحكومات ومصالح القائمين عليها فقط، دونما إعطاء أهمية لحرية الأفراد في الحصول على المعلومات الحقيقية. [22]

وقد كشفت السلطة الحاكمة في الجزائر عن نيتها في وضع ضوابط واستصدار قوانين مستقبلا لضبط وتنظيم الإعلام الالكتروني في الجزائر، غير أن هذه الإجراءات المنتظرة بات يتخوف منها بعض الناشطين في هذا المجال، بسبب الخطاب الرسمي الذي يلمح إلى التضييق على حرية التعبير في الفضاءات الالكترونية. بينما يعتبر بعض المراقبين أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد خطوة نحو تكييف المنظومة القانونية لتنظيم وترقية الإعلام الالكتروني لتجنب فوضى المعلومة وانتشار الإشاعات ووضع حد للانزلاقات الأخلاقية والتجاوزات المهنية، حيث تستغل بعض الأطراف هذه الوسائط لبعث رسائل تنشر التوجس والريبة في أوساط الشعب الجزائري وتهدد تماسكه.

ثالثا – الديمقراطية الرقمية لتطوير الديمقراطية التشاركية: الديمقراطية الرقمية لا تعني، في الواقع، اختراعا لنوع جديد من الديمقراطية، بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بآلياتها وأدواتها، أي لا بد من وجود الديمقراطية التقليدية في الأصل قبل أن تظهر الديمقراطية الرقمية. وبعد اتساع رقعة ممارستها، يصبح كل مواطن يشارك في الحياة السياسية والاجتماعية ويساهم في صنع القرار المتعلق بحياته اليومية. فتصبح الديمقراطية الرقمية شكلا من أشكال الديمقراطية التشاركية، لكن باستخدام التكنولوجيا الرقمية والوسائط الالكترونية.

1. **حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تكنولوجيا المعلومات:** في عصر ما قبل الانترنيت، هيمنت فكرة رئيسية على مجريات السلوك البشري، حيث عزف معظم الأفراد عن التحدث في أمور السياسة وتدبير الشأن العام وحقوق الإنسان، سواء في الأماكن العامة أو في النطاق الأسري أو مع زملاء العمل. ولكن في عقب التطور الهائل لشبكة الانترنيت وطفرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية الإخبارية والتفاعلية، أتيحت للأفراد والجماعات فضاءات شاسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا السياسية، ومنحت للأقليات فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية مطلقة بعيدا عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم.

وقد أدى ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدان العمل السياسي إلى ميلاد آليات وطرق عمل جديدة للتعبير عن الرأي وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية، حملات انتخابية، مواقف سياسية وحقوقية، ..)، فيما يمكن أن نصفه بديمقراطية تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو الديمقراطية الرقمية. [23]

وإذا كانت الديمقراطية التشاركية تعبّر عن نهج لصنع السياسات العامة وحل المشاكل التي تشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة موضوعات ترتبط مباشرة بشؤونهم اليومية، وتفتح المسار باتجاه الاستماع لصوت المواطنين والمجتمع المدني من خلال الدخول في حوار، مع بذل الجهد لتلقي وجهات النظر المختلفة، فهنا تظهر حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تقنيات تمكّن من التشاور والحوار دون الحاجة لوجود سلطة لاتخاذ القرار. [24]

وتتمثل هذه التقنيات بآليات ممارسة الديمقراطية الرقمية، وما يتعلق بها من وسائل تكنولوجية مختلفة تسمح بالقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحاكم والمحكوم وإعادة صياغة العلاقة بينهما. ولا يبقى المواطن، بحكم هذه العلاقة، فردا منعزلا، بل عنصرا لديه لغة يعبر ويتواصل بها. لكن الأمر يتطلب تدعيم شروط التواصل، وهي الجدية في الحوار والنقاش والصدق والالتزام، ووجود النية الصادقة من طرف الهيئة الحاكمة للوصول إلى حقيقة المشاكل والانشغالات المطروحة من خلال هذا التشارك والتشاور.

إن الدمج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين العمل السياسي، أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية التشاركية في كثير من البلدان، وأتاح نشر المناخ الملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية من قبيل التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية، والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الانترنيت، والمشاركة في صنع السياسات العامة، وكسب المناصرين والمؤيدين لقضايا معينة.

ويعد ارتفاع نسبة النفاذ إلى الانترنيت في الدول المتقدمة وفي عدد من الدول النامية، سببا في بروز العديد من المبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة من أجل تكريس مبادئ التشاركية، وأصبح متاحا لأي فرد بالإدلاء برأيه في قضايا ذات الشأن العام. ونجد أنفسنا أمام ظاهرة إنسانية كونية، هي وليدة المصاهرة العميقة بين أدوات ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية كما نصت عليها المواثيق الدولية من جهة، وبين منجزات ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة أخرى، يتطلب تعميمها على كافة الدول التي تنشد فعلا الديمقراطية وإشراك المواطن في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

2. آفاق .. الديمقراطية الرقمية في الجزائر:

إن الظاهرة السياسية الرقمية ما فتئت تتبلور يوما بعد يوم، حيث أن المنجزات الرقمية في هذا العصر لا تتوقف عند حد معين، بل إن الديمقراطية الرقمية باتت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمعات التي انفتحت على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ما يحتم على كل الفاعلين في الجزائر بمختلف أطيافهم السياسية والاجتماعية والحقوقية، ضرورة التعامل معها والحرص على استثمارها خدمة للصالح العام.

وقد وضعت الجزائر مشروع الرقمنة على رأس أولوياتها، ضمن المخطط الخماسي 2015 – 2019، في سبيل توفير الشروط والظروف الضرورية المساعدة على ازدهار صناعة واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سواء كان ذلك على مستوى قطاع المال والأعمال وآليات التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، أو ما تعلق بالصعيد القانوني وذلك من أجل تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية.

كما مكّن استخدام أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال المواطنين من معالجة موضوعات وقضايا حساسة عبر منتديات النقاش الالكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة الحوار وإبداء الرأي في السياسات الحكومية. ووجد الشباب الجزائري في الانترنيت متنفسا للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وطروحاتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية، وباتت الانترنيت لهم مساحة لممارسة الديمقراطية الرقمية بقدر أكبر من الحرية في التعبير، فضلا عن كونها متاحة طوال الوقت للجميع.

ولعل الشيء الأبرز في هذه الظاهرة، قدرة هؤلاء الشباب على التقليل من هيمنة وسائل الإعلام التقليدية على صناعة وإنتاج الخبر والمعلومة، وعلى تكسير احتكار الدولة لوسائل الإعلام وتحكمها في هوامش من حرية التعبير داخل المجتمع. وذلك باعتبار أن الفئة الشبابية هي من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعا وطموحا، وأحرصها ميلا إلى قيم التجديد والتغيير، وأكثرها تمردا على ما يحيط بها من معايير وخيارات اجتماعية وسياسية.

لكن التدفق الحر للمعلومات والمعطيات، أدى إلى ظهور تجاوزات ومخاطر على استقرار وأمن الدولة من خلال الانتحال والغش والتزوير وتبييض الأموال والدعوة إلى التطرف الديني والالتحاق بالجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وتنامي الصراعات الطائفية والعرقية والجهوية في الجزائر، ما دفع الحكومة سنة 2015 إلى اتخاذ قرار يقضي بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، خاصة تلك التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية. وهذه الهيئة مكلفة بتنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم ومساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية من خلال تجميع المعلومات والخبرات القضائية.

وبالنظر إلى متطلبات الواقع، تبنت السلطات الجزائرية قانونين أساسيين، يتعلق الأول بالإمضاء والتصديق الإلكترونيين الذي يسمح بتطوير الخدمات على الخط مثل الإدارة الإلكترونية. ويخص القانون الثاني إرساء قاعدة قانونية تحدد طريقة استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في قطاع العدالة.

ويتوقع، رغم هذه المخاوف الحكومية والإجراءات الوقائية، أن تساهم الديمقراطية الرقمية في الجزائر في تعظيم التأثيرات السياسية والاجتماعية، بدليل التحول الواضح في أنماط استخدام الشبكة العنكبوتية في البلاد خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه ارتفاع معدلات استخدامها في أوساط الشباب خصوصا، كوسيلة لحرية الحوار والتعبير عن الرأي والمناقشات من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، وإنشاء تجمعات افتراضية من أجل رفع مطالب اجتماعية ومهنية، أو الدعوة إلى الاحتجاج وإبداء الغضب من القرارات الحكومية. وهناك أمثلة عديدة لهذه الظاهرة التي تعرفها الساحة الاجتماعية في الجزائر منذ بداية انتفاضات "الربيع العربي"، منها:

- اندلاع حركة احتجاجية بالأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة وهران في الخامس جانفي 2011، امتدت إلى بقية المدن الأخرى لتشمل العاصمة ومدن الشرق وتصبح بعد يوم واحد حركة احتجاجية وطنية، بسبب وسائل الاتصال الرقمية الحديثة، وفي مقدمتها الهاتف الجوال والبريد الالكتروني والمواقع الاجتماعية. [25]

- استغلال شباب الجنوب من العاطلين عن العمل الفضاء الافتراضي في التحريض على التظاهر والاحتجاج في الشهور الأولى من سنة 2013. ونظم هؤلاء الشباب المنتمون لمنظمة غير معتمدة تحت مسمى " لجنة الدفاع عن حقوق البطالين"، وقفاتهم الاحتجاجية في عدد من ولايات الجنوب الجزائري للمطالبة بمناصب الشغل وبتحريك عجلة التنمية في المنطقة. وقد استجابت الحكومة لهذه المطالب بإجراءات عملية من أجل توفير مناصب عمل في الشركات البترولية، ومنح قروض دون فوائد للشباب البطالين لإنشاء مؤسسات إنتاجية وخدمية، وتسليم قطع أراضي لبناء سكنات.

- تظاهر آلاف المحتجين في مدينة عين صالح وفي مدن أخرى من جنوب الجزائر، خلال عدة أسابيع متتالية في سنة 2015، مطالبين بوقف الحفر واستخراج الغاز الصخري، باعتباره خطرا على البيئة والزراعة، وعلى المياه الجوفية أساسا. وقد وظّف منظمو الوقفات الاحتجاجية شبكات التواصل الاجتماعي لتعبئة الرأي العام وكسب تأييده ومساندته لهم. وأوقفت شركة سوناطراك، تبعا لتلك الاحتجاجات، عمليات استكشاف وتقييم مخزون الجزائر من الغاز الصخري، تزامنا مع تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أصبحت عاجزة عن تغطية تكاليف هذه العملية.

- خروج تلاميذ الثانويات إلى الشارع في ديسمبر 2016 بعدة ولايات، للمطالبة بإلغاء قرار وزارة التربية الوطنية بخصوص رزنامة العطلة المدرسية للموسم الدراسي 2015 – 2016، فكانت الحكومة أن لبت هذا المطلب ومددت العطلة إلى أزيد من أسبوعين بدلا من عشرة أيام.

لقد اصطلح على تسمية هذا الشكل من العمليات الاحتجاجية بـ"الاحتجاج الرقمي"، أو "العصيان المدني الإلكتروني" الذي يكون منطلقه وسائل الاتصال الاجتماعي. وهنا يتجلى الدور الأساسي للهيئات الحكومية في التفاعل الإيجابي مع نبض الشارع، واتقاء حدوث مثل هذه الاحتجاجات بفتح فضاءات رقمية للحوار والتشاور والتشارك بشكل

دائم ومستمر، وإفساح المجال أمام جميع الأفكار والرؤى والتصورات التي لم تجد فرصتها للتعبير والاستماع إليها من قبل السلطات، أو تلك التي لم تتهيأ لها البيئة الملائمة للظهور والتبلور بسبب التعسف الفكري والقمع البدني.

لكن المشكلة تكمن في أن ثورة المعلومات الواقعية الصادقة يصعب تحقيقها داخل مجتمعات غير ديمقراطية، كما أن فرص السماح لها بنشرها وتداولها إنما يتوقف على مرونة تلك الحكومات وهامش الحرية المتاح. فهذا الهامش قد يسمح لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبقاء وبتطوير المنافسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو قد يكون القمع بديلا مطروحا بحجة الحفاظ على الأمن العام لمواجهة مخاطر قد تهدد المؤسسات الحاكمة ومصالحها.

وبما أن السلطات في الجزائر قد تبنت صراحة النهج الديمقراطي وتدعو إلى تعزيزه من خلال المواثيق الدستورية والقوانين التي صدرت في هذا الشأن، فإنه يتعين تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاشتباك الإيجابي مع قضايا المجتمع، وجعل هذا القطاع يحمل رؤية مجتمعية تنطلق من مبدأ تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين وتغيير العقلية الإدارية لموظفي الدولة ومؤسساتها، ثم من مبدأ نشر مفاهيم المواطنة الرقمية والمجتمع التكنولوجي على أساس استراتيجية ترمي إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية والنمو المستدام.

كما يمكن مستقبلا استطلاع أفراد الشعب الكترونيا حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، ويسمح لهم بالمشاركة في عملية المحاسبة والمساءلة، عندما تتوفر لديهم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة من خلال نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الانترنيت ووسائل التكنولوجيا المختلفة.

ومع تطوير المنظومة الرقمية وتوفير نظام حماية عالي الكفاءة، سيصبح بإمكان المواطنين المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية عبر الانترنيت، ما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج والحد نسبيا من التزوير، بالإضافة إلى تخفيض تعبئة الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات التنظيم والإشراف على الاقتراع وفرز وإحصاء أصوات الناخبين، والتقليل من الأعباء المادية والتكاليف المالية التي تصرف في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر.

- **خاتمة واستنتاجات:**

- يعزف المواطنون في الجزائر عن تدبير شأنهم العام على مستوى المجالس المنتخبة، وفي إثراء النقاشات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى تحسين ظروف حياتهم، ولا يكترثون بأهمية حضورهم إلى مداولات واجتماعات هذه المجالس، بسبب فقدان الثقة في ممثليهم المنتخبين ولعدم وجود آليات عملية تحفز عمليات التشارك والتساهم.
- إن إصلاح هياكل الدولة والمجالس المنتخبة في الجزائر، لا يكتمل عبر سن القوانين، بل يتجسد من خلال تنفيذها على أرض الواقع بديمقراطية تشاركية محلية وجوارية، ترتقي بالمجتمع المدني إلى شريك فعلي في التشاور ورسم السياسات واتخاذ القرارات والمساهمة في إيجاد الحلول لمشاكلهم.
- أثبتت الوقائع والمعطيات أن أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، تحولت بين المواطنين إلى مجال لتبادل الأفكار والمعلومات وفضاء للحوار والنقاش وإثارة المواضيع ذات الاهتمام الشعبي الواسع، بعيدا عن الأطر الرسمية والتقليدية. كما أصبح لهؤلاء المواطنين، باستخدام هذه التكنولوجيا، دور مؤثر في ممارسة الضغط على الحكومة وصنّاع القرار السياسي.
- يتعين على المجالس المحلية استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة لإتاحة المجال للمواطنين للتعبير عن آرائهم ونقل انشغالاتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص قضايا الشأن العام، تفاديا للاحتجاجات والانزلاقات التي تهدد الأمن الاجتماعي.
- يقتضي من الأحزاب السياسية بدورها الحرص على استخدام آليات التواصل التشاركي، والارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل المشترك، واقتسام المسؤولية مع المواطنين، مع الانفتاح على اختلاف المجتمع وتنوعه.

الهوامش:

[1]. يحي بوافي، **جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم .. في ظلّ غياب الأحزاب**، العرب الأسبوعي، لندن، عدد السبت 09/03 /2009، ص 06.

[2]. اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، المغرب، 2013، ص 09 .

[3]. عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب**، (ورقة بحثية)، مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص 25.

[4]. بطرس بطرس غالي، **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، منشورات منظمة اليونسكو، 2003، ص37.

[5]. المادة 15 من القانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 06 مارس 2016، **يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

[6]. عمار عباس، **الديمقراطية التشاركية آلية للحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة"، مخبر القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، يومي 15 و16 ماي 2013.

[7]. قانون رقم 11 – 10 مؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، مؤرخة في 03 جويلية 2011.

[8]. قانون 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، مؤرخة في 20 جويلية 2003.

[9]. م. أوراري، **محمد العربي ولد خليفة: الديمقراطية التشاركية تتطلب انخراط كل فئات المجتمع بما فيه الشباب في الحوار**، يومية المسار العربي، عدد 30 جانفي 2013.

[10]. سعيد باتول، **نحو مراجعة قانون البلديات لترسيخ الديمقراطية التشاركية**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، عدد يوم 18 نوفمبر 2014.

[11]. Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Signature conjointe d'une convention de financement d'un programme de développement local**, 24/11/2016, consulté le 13/12/2016, https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/15743/signature-conjointe-dune-convention-de-financement-dun-programme-de-dveloppement-local-dun-montant-de-8-millions-deuros-de-la-part-de-lunion-europenne-et-le-programme-des-nations-unies-pour-le-dveloppement_fr.

[12]. الجمعي نوي، **الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 21، مارس 2011، ص 206.

[13]. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية**، دار العالم العربي، القاهرة، 2012، ص 45.

[14]. نشوى محمد عبد الحميد، **الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية بالعالم العربي، نشر يوم 2011/07/24، تم تصفحه يوم 2016/12/12، http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=268570

[15]. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 53.

[16]. رضوان قطبي، **الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي**، موقع أنفاس.نت، نشر يوم 2016/01/22، تم تصفحه يوم 2016/12/20، http://www.anfasse.org/2010-12-30-16-03-28/2010-12-30-16-03-43/6523

[17]. ماجد تربان، **الديمقراطية الالكترونية**، نشر يوم 2010/12/07، تم تصفحه يوم 2016/12/13، https://majed1975.wordpress.com/2010/12/07/الديمقراطية-الالكترونية/

[18]. المرجع السابق.

[19]. سفيان ساسي، **تكوين الهوية الرقمية للشباب الجزائري – مقاربة سوسيولوجية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي**، في كتاب جماعي: مقاربات حول الهوية والجندر، المؤتمر الرقمي الأول للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، أوت 2015، ص 58 – 59.

[20]. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 63.

[21]. حسين عبد المطلب الأسرج، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير**، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، (د.م)، (د.ت)، ص 3.

[22]. المرجع السابق نفسه، ص 3.

[23]. رضوان قطبي، مرجع سابق.

[24]. نشوى محمد عبد الحميد، مرجع سابق.

[25]. العياشي عنصر، **تعاقب الحركات الاحتجاجية في الجزائر: احتجاجات يناير 2011 الشعبية في دلالة الثورة الشعبية التونسية والمصرية**، نشر بموقع الجزيرة. نت يوم 2011/02/11، تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/20، www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/الجزائر-في-الاحتجاجية-الحركات